

أدوارد سيمور حامي مملكة إنكلترا وركيزة الاستقرار السياسي ١٥٤٧-١٥٤٩م

م.م. جنان كاظم صالح فرحان

مدرسة الشهيد بشير الصبيحاوي الابتدائية للبنات

وزارة التربية

المديرية العامة لتربية محافظة بغداد الرصافة الثالثة

قسم الإعداد والتدريب

شعبة البحوث والدراسات التربوية

٢٠٢٦ / ٠٧ / ٠٤	: التعديل (Revision)	٢٠٢٦ / ٠٦ / ١١	: الاستلام (Received)
٢٠٢٦ / ٠٩ / ٣٠	: النشر (Published)	٢٠٢٦ / ٠٧ / ٢٠	: القبول (Accepted)



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

[4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

المخلص:

يتناول هذا البحث الدور السياسي والقيادي الذي مارسه إدوارد سيمور دوق سومرست وحامي المملكة، في السنوات الأولى من حكم الملك إدوارد السادس (١٥٤٧-١٥٤٩م). ويهدف إلى تحليل مكانته السياسية في الدولة الإنكليزية، وبيان دوره في إدارة شؤون الحكم إبان مدة الوصاية الملكية، فضلاً عن دراسة سياساته الداخلية والخارجية وأثرها في حماية العرش وتعزيز الاستقرار السياسي في إنكلترا. كما يسلط البحث الضوء على جهوده في دعم الإصلاح الديني البروتستانتي وإدارة العلاقات مع اسكتلندا وفرنسا والتحديات التي واجهها نتيجة الصراعات السياسية والاضطرابات الاجتماعية. واعتمدت الدراسة المنهج التاريخي التحليلي من خلال الاستفادة من المصادر الأولية والمراجع التاريخية الحديثة. وتوصلت الدراسة إلى أن إدوارد سيمور كان من أبرز الشخصيات السياسية في إنكلترا خلال القرن السادس عشر، وأن سياساته أسهمت في حماية النظام الملكي إبان مرحلة انتقالية حساسة، على الرغم من أن الصراعات السياسية الداخلية أدت في النهاية إلى سقوطه من السلطة وإعدامه سنة ١٥٥٢م.

الكلمات المفتاحية: إدوارد سيمور، حامي المملكة، إنكلترا، إدوارد السادس، الإصلاح الديني، الاستقرار السياسي، الوصاية الملكية، أسرة تيودور.

Abstract

This study examines the political and leadership role of Edward Seymour, Duke of Somerset and Lord Protector, during the early years of the reign of

King Edward VI (1547-1553). It aims to analyze his political position within the English state and to explore his role in governing the kingdom during the royal minority. The research also investigates his domestic and foreign policies and their impact on promoting political stability in England. Furthermore, the study highlights his efforts to advance the Protestant Reformation, manage relations with Scotland and France, and address the political and social challenges of the period. The research adopts a historical-analytical approach based on primary sources and modern historical studies. The findings indicate that Edward Seymour was one of the most influential political figures in sixteenth-century England and that his policies contributed to safeguarding the monarchy during a critical transitional period, despite the internal political conflicts that ultimately led to his downfall and execution in 1552.

Keywords: Edward Seymour, Lord Protector, England, Edward VI, Protestant Reformation, Political Stability, Regency Government, Tudor Dynasty.

المقدمة:

يعد إدوارد سيمور (Edward Seymour) من النبلاء الإنكليز، وهو أخ لجين سيمور (Jane Seymour) الزوجة الثالثة للملك هنري الثامن (Henry VIII) وأم الملك إدوارد السادس (Edward VI)، حصل على لقب دوق سومرست الأول (1st Duke of Somerset)، بالإضافة إلى العديد من الألقاب الأخرى، كان من أبرز الشخصيات السياسية والعسكرية في تاريخ إنكلترا خلال القرن السادس عشر. برز اسمه بقوة بعد وفاة الملك هنري الثامن سنة ١٥٤٧م، حينما أصبح الوصي الأعلى (Lord Protector) على العرش خلال عهد الملك إدوارد السادس الذي كان آنذاك صبياً صغيراً.

اتسمت مدة حكمه القصيرة (١٥٤٧-١٥٤٩م) بمجموعة من التحولات السياسية والدينية، إذ سعى إلى دعم الإصلاح البروتستانتي وتعزيز مركزية الدولة. كما قاد حملات عسكرية مهمة، أبرزها حملته في اسكتلندا (Scotland) التي انتهت بمعركة بينكي (Pinkie) التي غدت واحدة من أكبر المواجهات بين البلدين في تلك الحقبة، ورغم مكانته الرفيعة ونفوذه الواسع، واجه سيمور معارضة متواصلة من النبلاء بسبب سياساته الإصلاحية وإدارته المركزية للحكم، إضافة إلى اضطرابات اجتماعية شهدتها البلاد مثل ثورة المزارعين سنة ١٥٤٩م، أدت تلك التوترات والأحداث الاجتماعية إلى عزله ومن ثم محاكمته وإعدامه في سنة ١٥٥٢م.

أولاً. مشكلة الدراسة:

يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

١. ما الظروف السياسية التي مهدت لوصول إدوارد سيمور إلى منصب اللورد الحامي؟.

٢. ما الوسائل السياسية والإدارية التي اعتمدها لحماية عرش الملك إدوارد السادس؟.

٣. كيف أسهمت سياساته الداخلية والخارجية في تعزيز الاستقرار السياسي في إنكلترا؟.

٤. ما أبرز التحديات التي واجهت حكمه وما أثرها في مكانته السياسية؟.

ثانياً. أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من عدة جوانب، منها:

١. تسليط الضوء على شخصية سياسية محورية في تاريخ إنكلترا في القرن السادس عشر.

٢. بيان الدور الذي أداه إدوارد سيمور في إدارة الدولة خلال مرحلة انتقالية حساسة أعقبت وفاة هنري الثامن.

٣. إبراز الجهود السياسية والعسكرية التي بُذلت لحماية عرش الملك إدوارد السادس من الأخطار الداخلية والخارجية.

٤. الإسهام في إثراء الدراسات العربية المتعلقة بتاريخ إنكلترا الحديث وشخصياتها السياسية المؤثرة.

ثالثاً. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

١. دراسة الظروف السياسية التي رافقت تولي إدوارد سيمور منصب اللورد الحامي.

٢. تحليل سياساته وإجراءاته في حماية عرش الملك إدوارد السادس.

٣. الكشف عن دوره في إدارة شؤون الدولة وتعزيز الاستقرار السياسي.

٤. توضيح الأسباب التي أدت إلى تراجع نفوذه وسقوطه السياسي.

رابعاً. منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي؛ لكونه الأنسب لدراسة الأحداث السياسية

والشخصيات التاريخية.

أولاً: نشأة إدوارد سيمور وأصوله العائلية

ولد إدوارد سيمور سنة ١٥٠٠م في وولف هول (Wolfhall) بمقاطعة ويلتشير (Wiltshire)

الإنكليزية، وهو الابن الأكبر للسير جون سيمور (Sir John Seymour) وزوجته ماركريت وينتورث

(Margery Wentworth). كانت عائلة سيمور من الأسر النبيلة المتوسطة التي تمتعت بنفوذ محلي،

إلا أنها لم تكن ضمن أعلى طبقات الأرستقراطية الإنكليزية قبل القرن السادس عشر^(١).

شهدت مكانة الأسرة تحولاً كبيراً حينما تزوجت شقيقته جين سيمور (Jane Seymour) من

الملك هنري الثامن سنة ١٥٣٦م بعد إعدام آن بولين، وقد ازدادت أهمية الأسرة بصورة أكبر حينما

أنجبت جين ولي العهد المستقبلي إدوارد السادس (Edward VI) سنة ١٥٣٧م، الأمر الذي جعل إدوارد سيمور خالاً للملك المنتظر^(٢).

تلقى إدوارد سيمور تعليماً مناسباً لأبناء النبلاء، شمل الفروسية والإدارة العسكرية وبعض المعارف الإنسانية التي انتشرت في عصر النهضة، كما شارك منذ شبابه في البلاط الملكي واكتسب خبرة سياسية وعسكرية أهله للصعود التدريجي في خدمة التاج الإنكليزي^(٣).
ثانياً. زوجات إدوارد سيمور وأسرته:

تزوج إدوارد سيمور من كاثرين فيلول (Catherine Fillol) سنة ١٥٢٠م، التي تنتمي إلى أسرة من طبقة النبلاء الريفيين في مقاطعة ديفون (Devon)، وكانت ابنة السير وليم فيلول (Sir William Fillol)، أحد ملاك الأراضي المعروفين.

لقد استمر زواجهما عدة سنوات وأنجبت له ولدين، إلا أن تلك الزيجة لم تستمر طويلاً بسبب الشكوك التي كانت تتصارع في نفس إدوارد سيمور حول خيانة زوجته، مع والده السير جون سيمور، مما دفع إدوارد سيمور إلى إبعادها عن حياته الأسرية، وبسبب تلك الأزمة العائلية جُرد أبنائها من حق الوراثة المباشر، وهو ما يفسر فيما بعد انتقال لقب الدوق إلى أبناء الزوجة الثانية^(٤).

تزوج إدوارد سيمور للمرة الثانية من آن ستانهوب (Anne Stanhope) (١٤٩٧-١٥٨٧م) سنة ١٥٢٥م، التي تنتمي إلى إحدى أهم الأسر النبيلة المتصلة بالعرش عبر آل بورشير (Bourchier) وقد أكسبها نسبها ثقلاً داخل البلاط الملكي^(٥).

شكل ذلك الزواج نقطة تحول في مسيرة إدوارد سيمور السياسية، لكون آن ستانهوب لديها ارتباطات قوية بنساء البلاط في قصر الملك هنري الثامن، وقد لعبت دوراً مهماً في المجال السياسي أثناء تولي زوجها منصب اللورد الحامي للعرش، كانت من أشد الداعمات لاحتكار أسرتها للنفوذ على الملك الشاب إدوارد السادس ودخلت في صراع مع كاثرين بار (Catherine Parr) زوجة الملك هنري الثامن^(٦).

وقد وجدت رسالة من ضمن رسائل الملكة كاثرين بار سنة ١٥٤٩ تؤكد لنا حقيقة ذلك الصراع جاء فيها: "تحمل الدوقة نفسها بغرور إلى درجة لا تطيق أي سيدة من سيدات البلاط صحبتها"^(٧). بعد إعدام إدوارد سيمور صودرت أملاك الأسرة وسجنت آن مؤقتاً ثم أفرج عنها في بداية عهد الملكة ماري الأولى (Mary I)^(٨).

الدور العسكري لإدوارد سيمور في السنوات الأخيرة من حكم الملك هنري الثامن (١٥٤٢ - ١٥٤٧م)

شهدت السنوات الأخيرة من حكم هنري الثامن تصاعداً في الصراع مع كل من فرنسا واسكتلندا، إذ تعمدت الأخيرة إلى مخالفة شروط معاهدة كرينويج (Treaty of Greenwich) سنة ١٥٤٣م واللجوء إلى طلب المساعدة من فرنسا في تقوية دفاعاتهم، فعد ذلك الأمر إعلان الحرب على إنكلترا^(٩).

اعتمد الملك هنري الثامن على ادوارد سيمور في تنفيذ سياسته الخارجية، ففي سنة ١٥٤٤م قاد سيمور حملة عسكرية واسعة ضد اسكتلندا ضمن ما عُرف بسياسة "المغازلة الخشنة" (Rough Wooing)، التي هدفت إلى ارغام الاسكتلنديين على قبول زواج الأمير ادوارد ولي عهد إنكلترا^(١٠) من ماري ستيوارت (Mary Stuart) ملكة اسكتلندا المستقبلية^(١١).

قاد ادوارد سيمور حملة كبيرة اجتاحت مناطق واسعة من الأراضي الاسكتلندية وتمكنت من احراق مدينة إدنبرة وعدد من الموانئ والمستوطنات المهمة على الساحل الشرقي لإسكتلندا في أيار ١٥٤٤م. مثل ذلك الهجوم أحد أكبر العمليات العسكرية الإنكليزية في اسكتلندا خلال القرن السادس عشر، وأظهر قدرة سيمور على قيادة العمليات البرية والبحرية المشتركة^(١٢).

عاد ادوارد سيمور لقيادة حملة جديدة ضد اسكتلندا سنة ١٥٤٥م، إذ استهدفت القوات الانكليزية مناطق الحدود الاسكتلندية والحقت اضراراً واسعة بالبنية الاقتصادية والعسكرية للبلاد، وقد هدفت تلك العمليات الى الضغط على الحكومة الاسكتلندية واضعاف التحالف التقليدي القائم بين اسكتلندا وفرنسا^(١٣).

شارك ادوارد سيمور في العمليات المرتبطة بالحرب الانكليزية الفرنسية، اذ اعتمد عليه مع بعض القادة البارزين أمثال دوق نورفولك (Duke of Norfolk) ودوق سوفولك (Duke of Suffolk) في ادارة الشؤون العسكرية إثناء تلك المدة الزمنية الحرجة، وأسهم نجاحه في الحملات الحدودية في تعزيز مكانته داخل مجلس الملك الخاص، الأمر الذي جعله من الشخصيات المؤثرة في السنوات الأخيرة من عهد الملك هنري الثامن^(١٤).

أدت تلك الانجازات العسكرية الى حصوله على المزيد من الألقاب والمناصب، لذا ازداد نفوذه السياسي بصورة ملحوظة وأصبح من أبرز المرشحين للحصول على منصب رئيسي في الحكومة التي تشكلت بعد وفاة الملك هنري الثامن^(١٥).

يتضح ان الدور العسكري الذي أداه إدوارد سيمور في السنوات الأخيرة من حكم الملك هنري الثامن كان عاملاً أساسياً في صعوده السياسي، وقد اكسبته تلك النجاحات ثقة الملك وأعضاء مجلسه، مما جعله الشخصية الأقوى في إنكلترا عقب وفاة الملك، مما سهل طريقه للحصول على لقب حامي المملكة. تسلم أدوارد سيمور منصب حامي المملكة سنة ١٥٤٧م:

كانت إنجازات إدوارد سيمور العسكرية بمثابة ركائز أساسية في صعوده الى السلطة والنفوذ السياسي، فقد مكنته تلك الحملات من لفت الأنظار إلى كفاءته، وبناء علاقات مهمة وترسيخ سمعته كقائد عسكري جدير بالثقة لاحقاً، وتحديدًا في السنوات الأخيرة من حكم هنري الثامن. فقد لعب إدوارد سيمور دوراً محورياً في الاستيلاء على بولوني كما مر ذكره سابقاً، فلم تكن تلك الحملة مجرد غزو عسكري بل كانت دليلاً على قدرته على إدارة الرجال وموارد البلاد بكفاءة، مما ساهم في ترسيخ صورته كقائد كفوء^(١٦).

واجه ادوارد سيمور العديد من التحديات، لكنها أتاحت له الفرصة لإظهار براعته العسكرية وتفكيره الاستراتيجي، ورغم تفاوت نجاح حملاته العسكرية وفشلها، إلا أنها كانت أساسية في تشكيل مساره السياسي، فقد عززت تجربة الحرب القاسية وتعقيدات التخطيط والتنفيذ العسكري عزمته وصقلت مهاراته القيادية.

وسهل التقدير والاحترام اللذان حظي بهما من جانب الطبقة الحاكمة بفضل انجازاته تلك صعوده في بلاط تيودور، ممهداً الطريق لتعيينه لاحقاً حاكماً لإنكلترا.

حينما توفي الملك هنري الثامن في ٢٨ كانون الثاني سنة ١٥٤٧م، كان ادوارد السادس في التاسعة من عمره فقط، وقد ورث مملكة غارقة في الفتنة الدينية وعدم الاستقرار السياسي^(١٧).

نصت وصية الملك هنري الثامن تشكيل مجلس وصاية تكوّن من توماس كرانمر وادوارد سيمور ورئيس مجلس اللوردات وريوتسلي (Wriothesley) وكوبشرت تونستال أثناء مدة قصر إدوارد السادس، دون وجود أحكام واضحة بشأن حماية مركزية، وقد خلف غياب توجيهات محددة للحكم أثناء مدة قصر إدوارد السادس فراغاً، شكل أرضاً خصبة لأحد رجال الحاشية الطموحين ليحقق طموحاته^(١٨).

أدرك إدوارد سيمور الفرص الكامنة في الموقف، فبدأ مساعيه نحو السلطة. حصل على دعم أعضاء بارزين في المجلس، واستغل علاقاته بالملك الشاب إدوارد السادس وروابطه العائلية، وعرض وعوداً بالسلطة والنفوذ، توجت خطته المحكمة بتعيينه حامياً للملك وحامياً لشؤونه الشخصية. تسلم ادوارد سيمور منصب حامي المملكة في ٢٨ كانون الثاني وفي شباط ١٥٤٧م وقد مُنح صلاحيات شبه ملكية، وكان ذلك تحولاً جذرياً عن الوضع السابق، فقد مُنحت سلطة شبه مطلقة لإدوارد سيمور في إدارة شؤون المملكة^(١٩).

ومن العوامل التي ساهمت كذلك في نجاح صعوده تحالفه الاستراتيجي مع جون دادلي (John Dudley)^(٢٠) قبل اسبوعين من وفاة الملك هنري الثامن وهو عضواً مؤثراً في مجلس الوصاية، كان لهذا التحالف دور محوري في ترسيخ موقفه، إذ وفر الدعم اللازم لتجاوز أي معارضة محتملة داخل المجلس. ورغم وجود بعض المعارضة، إلا أن خبرة دادلي العسكرية ونفوذه السياسي ساهما في تحقيق طموحات

إدوارد سيمور، وقد بنى علاقة منفعلة متبادلة كانت أساسية في تأسيس محمية إدوارد سيمور والحفاظ عليها^(٢١)، مع ذلك لا يمكن التقليل من أهمية الخطوة الملكية في صعوده السياسي وفي نهاية البحث سوف نتعرف على الأسباب التي جعلت دادلي عاملاً في سقوط خال الملك الشاب فحسب، بل كان قد نال أيضاً محبة ابن أخته وثقته، تلك المحبة كانت عنصراً حاسماً في ترسيخ سلطته وتوطيدها. إن حب إدوارد السادس له منحه هالة من الشرعية وأشعره بالاستقرار الذي رسخ مكانته، وبمجرد وصوله إلى السلطة، أجرى إدوارد سيمور إصلاحات إدارية وعزز موقعه بمنح ألقاب وأراضي لأنصاره، واتجهت سياساته نحو الشعبوية، وعكست اهتماماً حقيقياً بالعدالة الاجتماعية والتعليم^(٢٢)، وأول ما قام به هو سن قانون المشردين، والذي سنتناوله في بحثنا هذا كدليل على اهتمام إدوارد سيمور بقضايا بلده الاجتماعية وإيجاد الحلول للمشاكل الرئيسية فيه.

الأوضاع الاجتماعية في إنكلترا خلال السنوات الأخيرة من حكم هنري الثامن وعهد إدوارد سيمور: شهدت إنكلترا خلال العقد الأخير من حكم الملك هنري الثامن (١٥٤٠-١٥٤٧م) ثم إبان مدة وصاية إدوارد سيمور (١٥٤٧-١٥٤٩م) جملة من التحولات الاجتماعية العميقة التي أثرت بصورة مباشرة في بنية المجتمع الإنكليزي واستقراره، والتي فسرت لنا الأعمال الاجتماعية والدينية التي قام بها إدوارد سيمور في مدة وصايته وما آلت إليه تلك الأعمال من ردود سلبية من قبل الشعب الإنكليزي والتي أدت مجتمعة في إقصائه من منصبه فيما بعد.

فقد تزامنت تلك المرحلة مع التغيرات الدينية الناتجة عن الانفصال عن الكنيسة الكاثوليكية والتقلبات الاقتصادية الناجمة عن الحروب المستمرة، فقد شهدت السنوات الأخيرة من حكم هنري الثامن ارتفاعاً ملحوظاً في الأسعار نتيجة سياسة تخفيض قيمة العملة، فقد لجأ الملك هنري الثامن إلى تخفيض العملة للأعوام (١٥٤٢، ١٥٤٤، ١٥٤٦م)، وكان لتخفيض العملة أثر كبير على الواقع المالي لإنكلترا، إذ خسر الجنيه الاسترليني بين (٤٠% - ٥٠%) من قيمته الفعلية في أسواق التداول العالمية^(٢٣)، وتدهورت بذلك مستويات المعيشة لدى الفئات الفقيرة والمتوسطة، الأمر الذي أدى إلى زيادة السخط الاجتماعي^(٢٤).

وتعد مشكلة ظاهرة التسييج التي أقدم عليها كبار ملاك الأراضي إلى طرد أعداد كبيرة من المزارعين من أراضيهم، وتفاقمت الأوضاع سوءاً بعد التقلبات المناخية التي مرت بها البلاد، فضلاً عن السيول التي اجتاحت الأراضي الزراعية في الوديان في السنوات الأخيرة من حكم هنري الثامن أدت إلى نقشي المجاعات وزيادة كبيرة في معدل الوفيات^(٢٥).

حينما تولي إدوارد سيمور منصب اللورد الحامي سنة ١٥٤٧م واجه تلك المشكلات الاجتماعية المتركمة، فحاول تقديم نفسه بوصفه حامياً للفقراء، وأصدر عدداً من الإجراءات الضرورية من وجهة

نظره في حل أزمة الفقر والبطالة وتحسين الحالة الاجتماعية^(٢٦)، إلا أن تلك السياسات لم تحقق النتائج المرجوة، فقد ادخل البلاد في حرب مع اسكتلندا واستنزف خزينة الدولة مما أضر بالاقتصاد العام. كما اثارت اصلاحاته الدينية البروتستانتية التي دعمها انقسامات داخل المجتمع الانكليزي، وحدثت التمردات التي كشفت عن حجم التوتر الاجتماعي والديني في البلاد^(٢٧)، وتوجت تلك الأزمات الاجتماعية باندلاع ثورة كيت في مقاطعة نورفولك، تلك الثورة التي دلت على اتساع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية^(٢٨).

الحملة العسكرية التي قادها اللورد الحامي ادوارد سيمور ضد اسكتلندا (١٥٤٧ - ١٥٤٩م):

واجهت حكومة ادوارد سيمور تحدياً كبيراً تمثل في استمرار الصراع مع اسكتلندا بسبب رفض النبلاء الاسكتلنديين تنفيذ معاهدة كرينويج الموقعة سنة ١٥٤٣م، لذلك أمر ادوارد سيمور بتجهيز حملة عسكرية ضد اسكتلندا هدف إلى إجبار النبلاء الاسكتلنديين على الالتزام ببنود المعاهدة وتوحيد المملكتين الانكليزية والاسكتلندية تحت أسرة تيودور، ومنع النفوذ الفرنسي المتزايد في اسكتلندا وبالتالي تأمين الحدود الشمالية لإنكلترا، وقد كان يأمل من خوض تلك الحرب إلى تعزيز مكانته السياسية بوصفه اللورد الحامي للمملكة^(٢٩).

أولاً. الاستعداد للحملة العسكرية سنة ١٥٤٧م:

بدأ ادوارد سيمور بإعداد أكبر قوة عسكرية إنكليزية أرسلت الى اسكتلندا منذ عقود، فقد جمع نحو ١٦,٠٠٠ جندي من المشاة وأكثر من ٤,٠٠٠ فارس، وجهاز الحملة بمدفعية ثقيلة ومتطورة ولم يكتفِ بذلك بل وفرّ دعماً بحرياً من الأسطول الإنكليزي بقيادة اللورد كلينتون، وفي أيلول ١٥٤٧م انطلقت القوات الإنكليزية شمالاً باتجاه الأراضي الاسكتلندية^(٣٠).

معركة بينكي كلوغ (Battle of Pinkie Cleugh) سنة ١٥٤٧م:

تعد معركة بينكي كلوغ من أهم الحملات العسكرية التي قادها ادوارد سيمور شخصياً، وقعت المعركة في ١٠ أيلول بالقرب من مدينة موسلبورغ (Musselburgh) شرق إدنبرة، وقاد الجيش الاسكتلندي جيمس هاملتون إيرل أران الثاني (James Hamilton, Earl of Arran) والذي كان يشغل منصب الوصي على عرش اسكتلندا.

استفاد سيمور من التفوق العددي والمدفعية الحديثة والتدريب الفعال للفرسان ومهاراتهم القتالية بالإضافة إلى دعم الأسطول البحري على الساحل في تحقيق الانتصار الساحق على الاسكتلنديين^(٣١). وكان عدد القتلى في صفوفهم يتراوح ما بين ٦,٠٠٠ إلى ١٠,٠٠٠ جندي بينما الخسائر الانكليزية كانت محدودة نسبياً، استطاع ادوارد سيمور من السيطرة على مناطق واسعة من جنوب اسكتلندا ووصفت

بعض المؤرخين المعركة بأنها أكبر انتصار انكليزي على اسكتلندا منذ معركة فلودن (Battle of Flodden) سنة ١٥١٣م^(٣٢).

بعد انتصار إدوارد سيمور شرع في إنشاء سلسلة من الحصون والحاميات داخل الاراضي الاسكتلندية في هادينغتون (Haddington) وبروتي كريغ (Broughty Craig) ولاودر (Lauder). هدف إدوارد سيمور من سياسة بناء الحصون هو تثبيت الوجود الانكليزي داخل اسكتلندا، والضغط على الحكومة الاسكتلندية من أجل الرضوخ وتنفيذ بنود معاهدة كرينويج، وكذلك لتأمين الطرق العسكرية ووصول الامدادات للجنود الإنكليز، غير أن تلك السياسة تطلبت نفقات مالية ضخمة أثقلت خزينة الدولة الانكليزية، واحتج بعض أعضاء مجلس العموم واللوردات على تلك السياسة لأنها لا تعود بالنفع على الشعب الانكليزي^(٣٣).

التدخل الفرنسي وإفشال مشروع ادوارد سيمور لسنة ١٥٤٨م:

أثار الانتصار الانكليزي قلق فرنسا الحليف التقليدي لاسكتلندا بموجب التحالف القديم (Auld Alliance)، لذلك أرسل الملك الفرنسي هنري الثاني (Henry II) قوات عسكرية الى اسكتلندا سنة ١٥٤٨م لدعم المقاومة الاسكتلندية، وجرى في نفس الوقت الاتفاق على إرسال ماري ستيوارت إلى فرنسا من أجل خطبتها الى ولي العهد الفرنسي فرانسوا (Francois)، وبذلك انهار المشروع الذي طالما كان يسعى اليه إدوارد سيمور وهو تزويج ماري ستيوارت من إدوارد السادس وتوحيد البلدين^(٣٤).

ما ان وصلت القوات الفرنسية الى اسكتلندا، حتى ازدادت عزيمة الجنود الاسكتلنديين، وكون فرقة مشتركة وتوجهوا الى هادينغتون اهم قاعدة انكليزية داخل اسكتلندا وفرضوا عليها الحصار، وكان حصاراً طويلاً من سنة ١٥٤٨ لغاية ١٥٤٩م، تضرر الإنكليز وواجهوا نقصاً في التموين وتفتت بينهم الامراض، وارتفعت تكاليف الحرب وبقيت الحامية الانكليزية صامدة بوجه تلك المحن التي مرت بها، لكن الأوضاع في إنكلترا كانت لا تبشر بالخير، فقد استنزفت تلك الحرب موارد الحكومة وبدأ الشعب يستاء من تلك الاوضاع المتردية لأنها اثرت على قوت يومه، فتراجع عن تأييده للحملة العسكرية، وطالب الحكومة بمعالجة الازمة الاقتصادية والاهتمام بشؤون البلاد وترك الحروب التي لا فائدة منها^(٣٥). رغم النجاح العسكري الأدوار سيمور الكبير في معركة بينكي، فإن فشل الحملة في تحقيق أهدافها السياسية والاستراتيجية أدى الى تراجع نفوذه وسقوطه من السلطة.

قانون المشردين (Vagrancy Act) سنة ١٥٤٧م:

شهدت انكلترا في منتصف القرن السادس عشر تحولات عميقة مست جوانب الحياة الاجتماعية والدينية والسياسية، وفي ظل أزمت اقتصادية حادة وتزايد أعداد الفقراء والمشردين أصدر ادوارد سيمور

بعد تسلمه منصب حامي المملكة قانون المشردين، الذي يعد من أكثر القوانين الاجتماعية قسوة في تاريخ إنكلترا في القرن السادس عشر.

إذ كانت إنكلترا تمر بظروف صعبة من الناحية الاقتصادية بسبب الحروب التي خاضها الملك هنري الثامن ضد فرنسا (١٥٢٢-١٥٢٩م) واسكتلندا (١٥٠٩-١٥٤٧م) فلست خزينة الدولة ولجوء الاخير إلى حل الأديرة بين عامي (١٥٣٦-١٥٤١م) والاستيلاء على ممتلكاتها وثرواتها الهائلة تحت عنوان (مشروع الإصلاح الديني)^(٣٦)، فطرد المئات من رجال الدين من بيوتهم الدينية وخسروا معاشاتهم وأصبحوا بلا مأوى^(٣٧)، وكذلك أثر تفكك تلك الأديرة بشكل كبير على آلاف الفقراء الذين كانوا تعيلهم تلك البيوت الدينية، إذ فقدوا مصدر إعالتهم، فازداد بذلك اعداد المتسولين والمشردين ومن العوامل الأخرى التي أسهمت في ازدياد البطالة هي ظاهرة التسييج، إذ قام النبلاء المتنفذين بدمج أراضي مزرعتين أو أكثر لإنشاء وحدة واحدة كبيرة تخصص لرعي الأغنام، فقد وجدوا في بيع الصوف ربحاً أكبر من المحاصيل الزراعية، وترتب على ذلك الإجراء طرد المزارعين المستأجرين^(٣٨).

رأت السلطة الحاكمة في ظاهرة تفشي المتسولين والعاطلين عن العمل تهديداً مباشراً للاستقرار الاجتماعي، لاسيما بعد اندلاع اضطرابات شعبية في عدة مناطق من البلاد في حكم الملك هنري الثامن^(٣٩)، لذلك صدر القانون تحت عنوان قانون المشردين، وقد نص القانون على ان كل شخص قادر على العمل ويُضبط متشرداً يُحكم عليه بأن يصبح عبداً لمدة سنتين للشخص الذي أبلغ عنه، وكان للسيد ان يجبره على العمل دون أجر ويقيده بالسلاسل عند الضرورة، ويطعمه فقط ما يكفي لبقائه حياً. أما إذا رفض المتشرد العمل، فلسيده الحق في ان يفرض عليه عقوبة الجلد علناً^(٤٠).

وإذا حاول العبد الهرب يُعاقب بالوسم على صدره بحرف (V) ويجلد علناً، وفي حال تكرار الهروب مرة ثانية يُحكم عليه بالعبودية مدى الحياة، أما إذا هرب للمرة الثالثة يعد متمرداً خطيراً ويعاقب بالإعدام. نظم القانون أوضاع الاطفال المشردين، فأجاز اخذ أبناءهم وتسليمهم كمتدربين قسريين حتى سن الرابعة والعشرين للذكور والعشرين للإناث^(٤١).

ميز التشريع بين الفقراء العاجزين الذين يستحقون الإعانة والفقراء القادرين الذين يُعاقبون ان لم يعملوا، وقد شكل ذلك التمييز تمهيداً لتطور قوانين الفقراء فيما بعد^(٤٢).

رغم توجه ادوارد سيمور نحو المذهب البروتستانتي وقيامه بالإصلاحات الدينية لتعزيز ذلك المذهب، إلا أن سياسته الاجتماعية اتسمت بالتشدد، ويرى بعض المؤرخين أن القانون كان انعكاساً لخشية الطبقة الحاكمة من اضطرابات الفلاحين لا سيما في ضوء تصاعد الاحتجاجات الريفية التي بلغت ذروتها في تمرد كيت سنة ١٥٤٩م^(٤٣) سنأتي على ذكره لاحقاً.

ويشير المؤرخ جوردان (Jordan) الى ان القانون لم يكن مجرد استجابة اخلاقية للفقر، بل كان أداة لضبط القوى العاملة ومنع تنقلها الحر^(٤٤). إلا أن القانون لم يستمر طويلاً في التطبيق، إذ واجه معارضة واسعة من السلطات المحلية والقضاة بسبب قسوته وصعوبة تنفيذه، كما انه لم يحقق الهدف المرجو منه في معالجة البطالة والفقر والتشرد وتم إلغاؤه سنة ١٥٥٠م بعد سقوط إدوارد سيمور من السلطة^(٤٥).

إصدار كتاب الصلاة العامة في عهد إدوارد سيمور ١٥٤٩م:

تبلورت عدة عوامل ساهمت في إنجاح حركة الإصلاح الديني في انكلترا في عهد هنري الثامن، أو أنها تمت على مراحل تدريجية، وقد أدت تلك القوانين والاجراءات التي اتخذها هنري الثامن وبرلمان الإصلاح الديني الذي جعل انكلترا دولة بروتستانتية لاحقاً. لم يكن بوسع الملك هنري الثامن من إهمال التأثيرات البروتستانتية، التي انتشرت بقوة في بلاده بقوة، وكان يرغب في حفظ التوازن بين انصار الافكار الإصلاحية والموالين للمذهب الكاثوليكي القديم^(٤٦). ساند المذهب الاول كل من توماس كرانمر^(٤٧) (Thomas Cranmer) وهيو لاتيمر (Hugh Latimer) (١٤٩٠ - ١٥٥٥م) اسقف ورسيستر Worcester.

لعب توماس كرانمر منذ توليه منصب رئيس اساقفة كانتربري في عهد الملك هنري الثامن سنة ١٥٣٣م، دوراً مهماً ومحورياً في تثبيت الافكار البروتستانتية، فمن خلال منصبه اصدر مرسوم ابطال زواج الملك هنري الثامن من الملكة كاثرين الارغوانية سنة ١٥٣٣م وساند انفصال الكنيسة الانكليزية عن سلطة البابا وساهم في دعم فكرة ان الملك هو الرئيس الاعلى للكنيسة داخل انكلترا وليس البابا. بدأ كرانمر تدريجياً بإدخال الإصلاحات الدينية البروتستانتية فنشر الكتاب المقدس باللغة الانكليزية، وإصدار صلوات باللغة المحلية بدلاً من اللغة اللاتينية^(٤٨).

لم يتمكن كرانمر من اجراء اصلاحات دينية جذرية في عهد الملك هنري الثامن بسبب مقاومة المحافظين، لكن حينما تولى الملك ادوارد السادس العرش هياً الأرضية المناسبة للقيام بالإصلاحات الدينية ولاسيما بعد ان أبدى الملك دعماً واضحاً للأفكار البروتستانتية، كما ساعد استقلال الكنيسة الانكليزية عن سلطة البابوية في روما على منح رجال الدين المتتورين بالإصلاح الديني مساحة اوسع لإعادة تنظيم العقيدة والعبادة وفق الرؤية الانكليزية الجديدة^(٤٩)، كذلك برزت الحاجة الى توحيد الطقوس والشعائر الدينية في انحاء المملكة كافة، واستبدال اللغة اللاتينية باللغة الانكليزية بهدف جعل العبادة اكثر فهماً ووضوحاً من قبل عامة المؤمنين، وإلى جانب ذلك اسهم المنصب الكنسي الذي شغله كرانمر بوصفه رئيس اساقفة كانتربري في تمكينه من قيادة عملية الإصلاح. وقد ساند ادوارد سيمور كرانمر ووفر له الدعم والحماية في جهوده الرامية إلى الإصلاح وتنظيم الشعائر الكنسية وفق المبادئ

البروتستانتية^(٥٠)، وقد أسهمت سياساته الإصلاحية ونفوذه السياسي في تهيئة الظروف اللازمة لإصدار كتاب الصلاة العامة، الذي مثل خطوة أساسية في توحيد العبادة الدينية باللغة الانكليزية وترسيخ استقلال الكنيسة الانكليزية عن الممارسات الكاثوليكية التقليدية^(٥١).

أثار كتاب الصلاة العامة معارضة واسعة في المناطق الغربية ذات التوجه الكاثوليكي المحافظ مثل كورنوال (Cornwall) وديفون (Devon) وأدى فرض استخدام الكتاب في الشعائر الدينية الى اندلاع ثورة كتاب الصلاة خلال شهري حزيران وتموز سنة ١٥٤٩م، اذ طالب المتمردون بإعادة الطقوس الكاثوليكية التقليدية وإلغاء الإصلاحات^(٥٢).

كشفت تلك الاضطرابات ضعف حكومة ادوارد سيمور في إدارة شؤون الدولة وعجزها عن احتواء الازمات المتزامنة، خاصة مع اندلاع تمرد كيت في نورفولك في السنة نفسها، واستغل خصوم ادوارد سيمور، وعلى رأسهم جون دادلي حالة الفوضى والاضطراب لتوجيه الاتهام اليه بسوء الإدارة والتساهل في معالجة التمردات، واستمرت الاضطرابات الدينية والشعبية التي أضعفت من مكانة ادوارد سيمور السياسية وسهلت الاطاحة به فيما بعد^(٥٣).

وعدّ كتاب الصلاة العامة من أهم الوثائق الدينية في تاريخ الكنيسة الإنكليزية، وعكست نصوصه توجهاً إصلاحياً معتدلاً في مرحلته الأولى، إذ حافظت على بعض التقاليد الموروثة من الكنيسة الغربية مع إدخال تعديلات جوهرية مستمدة من الفكر البروتستانتي، ولاسيما فيما يتعلق بطبيعة العبادة ودور المؤمن في المشاركة المباشرة في الشعائر الدينية. وقد أصبح الكتاب المرجع الرسمي للعبادة في الكنيسة الإنكليزية وأسهم في ترسيخ هويتها المستقلة عن الكنيسة الكاثوليكية الرومانية^(٥٤) فيما بعد.

ثورة كيت (Kett's Rebellion) سنة ١٥٤٩م وأثرها في سقوط إدوارد سيمور :

تعد ثورة كيت التي اندلعت سنة ١٥٤٩م من أهم الثورات الشعبية في إنكلترا خلال القرن السادس عشر، وقد مثلت تحدياً مباشراً لسياسات إدوارد سيمور التخبطية تجاه الطبقات الاجتماعية الوسطى والفقيرة، بل عُدّت الثورة تعبيراً واسعاً عن أزمة اقتصادية واجتماعية خطيرة، أسهمت بصورة مباشرة في إضعاف مكانته السياسية ووصولاً إلى عزله سنة ١٥٤٩م ثم إعدامه لاحقاً سنة ١٥٥٢م.

الأسباب المباشرة والغير مباشرة للثورة:

ساهمت عدة عوامل في اندلاع ثورة كيت منها عوامل دينية، الإصلاح البروتستانتي الذي قام به الملك هنري الثامن وفصل الكنيسة الإنكليزية عن كنيسة روما الكاثوليكية، إذ تم الإصلاح الديني في إنكلترا على يد الملك وبمشورة البرلمان، إذ رغب الملك هنري الثامن في استخدام الكنيسة كأداة للحكم المطلق، وتدعيم سلطته بل الدولة وسيطرته على جميع الرعايا سواء كانوا علمانيين أو دينيين، فضلاً عن

ذلك فإن الكنيسة الإنكليزية كانت تملك أراضٍ زراعية واسعة وأبنية وثروة كبيرة، ما يبحث الملك في أجل تقوية مركزه ودولته^(٥٥).

وعوامل اقتصادية واجتماعية مر ذكرها سابقاً فيما يتعلق بظاهرة تسييج الأراضي الزراعية التي تعد من الأسباب المباشرة لقيام الثورة، وكذلك مسألة حل الأديرة ساهم في إيجاد طبقة من المشردين والعاطلين عن العمل، وازداد الفقر وارتفعت الأسعار^(٥٦)، فاستاء الشعب الإنكليزي من تلك الظروف القاسية وطالبوا الحكومة بالإصلاح ومعالجة الأزمات ووضع الحلول الناجعة للمشاكل التي يعانون منها. شعر إدوارد سيمور بالقلق إزاء مطالب الشعب، وأحس بخطر تجاهل تلك المطالب، فشكل لجان تحقيق سنة ١٥٤٨م لجمع المعلومات من أجل فهم المشاكل وتشخيص الأسباب والكشف عن الجهات المقصرة، ومن ثم تقديم تقرير مفصل معزز بالأدلة والتوصيات، إلا أن سياسة إدوارد سيمور في معالجة الأوضاع المتردية لم تنفذ بفعالية بل أثارت ضده طبقة ملاك الأراضي المتنفذين في الحكومة فتراجع عن حركة الإصلاح وباتت تقارير تلك اللجان وتوصياتهم حبراً على ورق^(٥٧).

هيجان الشعب وقيادة روبرت كيت (Robert Kett):

بعد فشل الحكومة المركزية من إنقاذ الشعب الإنكليزي من الجوع والفقر والظلم، علت أصوات سكان المقاطعات واحتجوا على عمليات التسييج. وسرعان ما اندلعت الثورة في مقاطعة نورفولك (Norfolk) في تموز ١٥٤٩م، في بلدة ويموندهم (Wymondham)، وتحولت إلى انتفاضة منظمة قادها مالك أراضي وتاجر يدعى روبرت كيت تعاطف مع الثوار، ووقف إلى جانب مطالبهم المشروعة في حق العيش والحرية بكرامة^(٥٨). قام كيت بتنظيم الثوار وأقام معسكراً لهم قرب مدينة نورويتش (Norwich) في تلة موسهولد (Mousehold) من أجل الاستماع إلى شكاوهم ومعرفة مطالبهم، واتخاذ القرارات التي تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية. نتج عن ذلك وضع برنامج إصلاحي يحتوي على حزمة من المطالب تضم ٢٩ مطلباً منها إزالة التسييج، والحد من استغلال ملاك الأراضي، وإصلاح الإدارة المحلية وإلغاء الضرائب^(٥٩). فسرت لنا تلك المطالب أن الثورة تحمل طابعاً اجتماعي اقتصادي سلمي، الهدف منها القضاء على فساد الإدارة المحلية ولم تكن ضد النظام الملكي.

حينما وصل إلى مسامع الحكومة المركزية نبأ حدوث الثورة، قرر إدوارد سيمور أن يتفاوض مع المتمردين، وأن يهدئهم وأرسل إليهم عفواً ملكياً^(٦٠). أثارت سياسته المترخية مع المحتجين طبقة النبلاء وملاك الأراضي وعدوه ضعفاً سياسياً لاسيما في ظل اندلاع انتفاضات متزامنة في مناطق متفرقة مثل التمرد الذي حصل في ديفون وكورنوال، وطلبوا منه أن يستخدم القوة في القضاء على تلك الثورات، فرضخ أدوارد الطبقة النافذة في الحكومة، وأرسل قوة عسكرية بقيادة جون دادلي ودوق نورثمبرلاند (Northumberland) في ٢٧ آب ١٥٤٩م، وجرت معارك عنيفة بين الجيش والثوار، وتمكن القائد

جون دادلي من قمع المتمردين في معركة (دوسينديل Dussindale)، قتل ما يقارب (٣,٠٠٠) آلاف من الثوار، وألقي القبض على كيت ومحاكمته وإعدامه في السنة نفسها^(٦١).

أظهرت ثورة كيت عجز الحكومة في معالجة مشكلات الفقر، وتهميش مطالب الثوار، وكشفت عن عمق الأزمات التي واجهت إنكلترا في تلك المرحلة، وفشل حامي المملكة أدوارد سيمور على ضبط النظام العام، وفقدانه دعم النبلاء.

تصاعد المعارضة داخل المجلس الملكي ضد إدوارد سيمور بقيادة جون دادلي (١٥٤٧ - ١٥٤٩م): استاء أعضاء المجلس الملكي من سياسة إدوارد سيمور الداخلية والخارجية مما أدى إلى تشكل معارضة قوية قادها جون دادلي وإيرل وارويك، أما الأسباب التي أدت إلى حدوث تلك المعارضة فكانت عديدة منها هيمنة إدوارد سيمور على السلطة على الرغم من أن وصية الملك هنري الثامن كانت نصت على أن تتولى مجموعة من النبلاء إدارة شؤون الدولة بصورة جماعية حتى بلوغ إدوارد السادس سن الرشد^(٦٢)، إلا أن إدوارد سيمور تمكن منذ الأيام الأولى من إقناع أعضاء المجلس بمنحه صلاحيات واسعة فأصبح اللورد الحامي للمملكة. ذلك الأمر أثار انزعاج العديد من أعضاء المجلس الذين رأوا أن نفوذهم قد تقلص بشكل كبير^(٦٣).

فشل إدوارد سيمور في سياسته الخارجية تجاه اسكتلندا وأصبح كثير من أعضاء المجلس ينظرون إلى سياسة إدوارد سيمور بوصفها مغامرة مكلفة لا تحقق أهدافها وأدت إلى ارتفاع الأسعار وانتشار التضخم وازدادت الضرائب المفروضة على عامة الشعب مما ولدت تلك الأزمة المالية استياء الشعب والمجلس الملكي معاً^(٦٤).

ولا يخفى على القارئ تأثير الاضطرابات الاجتماعية وتمردات سنة ١٥٤٩م والتي أهمها تمرد كتاب الصلاة وثورة كيت في الإطاحة بإدوارد سيمور، إذ عدّ أعضاء المجلس الملكي تلك الاضطرابات دليلاً على فشل سيمور في إدارة شؤون المملكة وحفظ الأمن والاستقرار^(٦٥).

صعود جون دادلي زعيماً للمعارضة:

كان جون دادلي من أبرز القادة العسكريين والسياسيين في إنكلترا، وقد شارك في إدارة الدولة منذ عهد هنري الثامن، ومع تزايد السخط الشعبي والملكي تجاه إدوارد سيمور بدأ جون دادلي بتكوين تحالف سياسي داخل المجلس الملكي ضم عدداً من النبلاء البارزين منهم: توماس ريتش (Thomas Rich) وويليام باوليت (William Paulet) وهنري فيتز آلان (Henry FitzAlan) وتوماس وريشلي (Thomas Wriothesley)، كان الهدف من ذلك التحالف إقصاء إدوارد سيمور من الحكم وإعادة السلطة إلى المجلس الملكي^(٦٦).

وصلت الأزمة إلى ذروتها في خريف سنة ١٥٤٩م، حينما أدرك إدوارد سيمور حجم المعارضة ضده، قام بأخذ الملك إدوارد السادس إلى قلعة وندسور (Windsor Castle) محاولاً حشد التأييد حوله، كما أصدر بيانات تحدث فيها عن مؤامرات تستهدفه. لكن تلك الخطوة جاءت بنتائج عكسية إذ عدها أعضاء المجلس محاولة للسيطرة على الملك واستخدامه لتحقيق أهداف سياسية شخصية. وفي ٦ تشرين الأول ١٥٤٩م أعلن أعضاء المجلس معارضتهم الرسمية لسيمور وانضم إليهم عدد كبير من النبلاء والقادة العسكريين ولم يتمكن سيمور من حشد دعم كافٍ، فألقي القبض عليه وعُزل من منصب اللورد الحامي^(٦٧).

أدى سقوط سيمور إلى تغيير في ميزان القوى داخل الحكومة الإنكليزية فقد انتهى منصب اللورد الحامي، وانتقلت السلطة إلى المجلس الملكي، وأصبح جون دادلي الشخصية الأقوى في الدولة وحصل لاحقاً على لقب دوق نورثمبرلاند سنة ١٥٥١م تبنت بعدها الحكومة الجديدة سياسات أكثر حذراً في إدارة الشؤون الداخلية والخارجية مما فتح صفحة جديدة في تاريخ حكم إدوارد السادس^(٦٨).

الخاتمة:

تظهر هذه الدراسة أن إدوارد سيمور أدى دوراً سياسياً وقيادياً مهماً في حماية عرش إنكلترا خلال السنوات الأولى من حكم الملك إدوارد السادس بعد وفاة هنري الثامن سنة ١٥٤٧م، فقد نجح في ترسيخ سلطته بوصفه اللورد الحامي، وعمل على مواجهة التهديدات الخارجية، ولاسيما من خلال حملته العسكرية ضد اسكتلندا، فضلاً عن إدارته لشؤون الدولة خلال مرحلة انتقالية حساسة.

وفي المقابل، واجهت سياساته تحديات داخلية تمثلت في الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والاضطرابات الدينية، وتصاعد المعارضة داخل مجلس الملك الخاص، مما أدى إلى تراجع نفوذه وسقوطه من السلطة سنة ١٥٤٩م.

وعليه يمكن القول إن إدوارد سيمور أسهم في حماية العرش وتعزيز الاستقرار السياسي في بداية عهد إدوارد السادس، إلا أن إخفاقه في معالجة الأزمات الداخلية أضعف مكانته السياسية وأدى إلى نهاية حكمه، ليبقى من الشخصيات المؤثرة في تاريخ إنكلترا خلال القرن السادس عشر.

هوامش البحث ومصادره:

(1) David Loades, Somerset: Edward VI's Governor, London: Batsford, 1996, pp. 7-10.

(2) G. R. Elton, England Under the Tudors, Cambridge: Cambridge University Press, 1977, pp. 218-220.

(3) John Guy, Tudor England, Oxford: Oxford University Press, 1988, p. 211.

(4) David Loades, op. cit., pp. 15-18.

(5) Barrett L. Beer, Northumberland: The Political Career of John Dudley, Kent State University Press, 1973, pp. 23-24.

(٦) كاثرين بار (Katherine Parr) (١٥١٢-١٥٤٨م): تزوجها الملك هنري الثامن في تموز ١٥٤٣م سيدة فاضلة ومثقفة، تميل بشدة للأفكار البروتستانتية، جعلت الملك يتعامل بمودة وعطف مع ابنته الصغرى إليزابيث وقد شملت برعايتها واهتمامها، وأقنعت الملك بضرورة الاعتراف بحقها الشخصي في وراثة العرش الإنكليزي، فأجرى الملك تعديلاً على قانون الوراثة. للمزيد ينظر:

C. S. Fearenside & M. A. Oxon, History of England (1485-1580), London, 1891, p. 65.

(7) Catherine Parr, Letters of Queen Catherine Parr, London, 1893.

(٨) ماري تيودور (ملكة إنكلترا ماري الأولى): ولدت سنة ١٥١٦م، وهي ابنة الملك هنري الثامن والملكة كاثرين أراغون، تولت العرش سنة ١٥٥٣م بعد مرحلة انتقالية عرفت بمحاولة لتنصيب الليدي جين جراي (Jane Grey) مكانها. بسبب عقيدتها الكاثوليكية واجهت الأفكار البروتستانتية التي بدأت تنتشر منذ أيام والدها، واستطاعت إخماد عدة ثورات ضدها، وقامت بإحراق المئات من البروتستانت في عهدها لذا أطلق عليها لقب ماري الدموية. تزوجت الملك الإسباني فيليب الثاني (Philip II) سنة ١٥٥٤م كره الشعب الإنكليزي الملكة ماري لأنها جعلت فيليب ملكاً على إنكلترا. للمزيد ينظر:

Helen Cam, England Before Elizabeth, London, N.D, p. 174.

(٩) معاهدة كرينويج: هي معاهدة عقدت بين انكلترا واسكتلندا عقب خسارة اسكتلندا في معركة سولواي ماري (Solway Moss) في تموز ١٥٤٣م والتي نصت على موافقة ماري جيز زوجة الملك الراحل جيمس الخامس والوصية على عرش ابنتها ماري ستيوارت وموافقة البرلمان الاسكتلندي على خطبة ماري ستيوارت من الأمير ادوارد في خطوة واضحة لدمج العرشين الإنكليزي والاسكتلندي.

Antonia Fraser, The lives of The Kings and Queens of England, future Publications limited, 1977, P. 126.

(10) David Loades, op.cit, P. 167.

(11) Marcus Merriman, The Rough Wooing: Mary Queen of Scots 1542-1551, East Linton, Tuckwell Press, 2000, PP. 126-129.

(١٢) ماري ستيوارت: ملكة اسكتلندا وملكة فرنسا، ولدت في الثامن من كانون الأول سنة ١٥٤٢م، وهي بنت الملك جيمس الخامس، أصبحت ملكة اسكتلندا بعد وفاة والدها سنة ١٥٤٢م، وملكة لفرنسا سنة ١٥٥٩م بعد زواجها من الملك فرانسوا الثاني، وعادت الى اسكتلندا بعد وفاته سنة ١٥٦١م، وتنازلت عن العرش لابنها جيمس السادس سنة ١٥٦٧م، ثم هربت الى انكلترا سنة ١٥٦٨م بسبب استياء البروتستانت الاسكتلنديين من سياستها، واعدمتها إليزابيث الاولى ملكة انكلترا في الثامن من شباط سنة ١٥٨٧م بسبب دعمها للمؤامرات. للمزيد ينظر: ابتسام سلمان سعيد، السياسة الداخلية في إنكلترا (١٥٠٩-١٥٤٧)، أطروحة دكتوراه، ٢٠١٥، ص ١٨٧؛

Murcus Merriman, Op. Cit., p.129.

(13) G.W. Bernard, The King's Reformation: Henry VIII and The Remaking of the English Church, New Haven, Yale University Press, 2005, P. 558.

(14) Susan Brigden, New Worlds, Lost Worlds: The Rule of Tudors 1485-1603, London, Penguin Books, 2002, P. 181.

(15) Diarmaid MacCulloch, The Boy King: Edward VI and The Protestant Reformation, Berkeley, University of California Press, 2002, PP. 17-18.

(16) John Guy, op.cit, P. 210.

(17) H. Miller, Henry VIII and The English Nobility, Oxford, 1986, P. 79.

(١٨) أبتسام سلمان سعيد، المصدر السابق، ص ١٩٤.

(19) John Guy, op. cit., P.215.

(٢٠) جون دادلي (John Dudley) (١٥٠٤ - ١٥٥٣م): سياسي وقائد عسكري بارز، شغل منصب دوق نورثمبرلاند (Northumberland) ويعد من أبرز الشخصيات السياسية في عهد الملك ادوارد السادس، برز نفوذه بعد سقوط ادوارد سيمور واصبح الحاكم الفعلي لإنكلترا عام ١٥٥٠م و١٥٥٣م ارتبط اسمه بمحاولة تنصيب الليدي جين غراي على العرش بعد وفاة ادوارد السادس الامر الذي ادى الى اعتقاله واعدامه سنة ١٥٥٣م في عهد الملكة ماري الاولى. للمزيد ينظر:

David Loades, John Dudley, Duke of Northumberland 1504-1553, Oxford: Clarendon Press, 1996, PP. 1-5

(21) G.W. Bernard, The King's Reformation: Henry VIII and The Remaking of the English Church, New Haven, Yale University Press, 2005, P. 220.

(22) W.K. Jordan, Edward VI: The Young King, Cambridge, MA: Harvard University Press, 1968, PP. 52-79.

(٢٣) أبتسام سلمان سعيد، المصدر السابق، ص ١٧١.

(24) A.G. Dickens, The English Reformation, 2nd ed, London: Batsford, 1989, P. 137.

(٢٥) أبتسام سلمان سعيد، المصدر السابق، ص ١٦٣.

(26) Diarmaid MacCulloch, op.cit, P. 67.

(27) Penry Williams, The Later Tudors: England 1547-1603, Oxford: Clarendon Press, 1995, P. 28.

(28) Jennifer Loach, Edward VI, New Haven: Yale University Press, 1999, PP. 102-104.

. Norman Davies, The Isles: A History, London, Macmillan, 1999, P. 486(٢٩)

(30) G. R. Elton, op.cit, P. 220.

(31) Marcus Merriman, The Rough Wooings: Mary Queen of Scots, 1542-1551, East Linton, Tuckwell Press, 2000, PP. 258-262.

(32) Norman Davies, op.cit, P. 486.

(33) Diarmaid MacCulloch, op. cit., pp.42-44.

(34) Marcus Merriman, op.cit, pp. 282-295.

(35) David Loades, op.cit, PP. 54-56.

(٣٦) زيد محمد حسين علي، توماس كرومويل ومشروع حل الاديعة في انكلترا ١٥٣١-١٥٤٠م، مراجعة وتقديم: محمد مظهر الادهمي، دار أمل الجديدة، سورية، ٢٠٢٣، ص ١٠٤.

(37) Phil Roberts, Cardinal Wolsey for King and Country, Pen and Sword Books Ltd, Yorkshire - Philadelphia, 2022, P. 50.

(38) Alex Woolf, The Tudor Kings and Queens: The Dynasty That Forged a Nation, Arcturus Publishing, London, 2017, P. 55.

(39) Diarmaid MacCulloch, op.cit, P. 67.

(40) G. R. Elton, op.cit, P. 210.

- (41) Ibid, P.211.
- (42) A.L. Beier, *Masterless Men: The Vagrancy Problem in England 1560-1640*, London: Methuen, 1985, P.18.
- (43) Anthony Fletcher and Diarmaid MacCulloch, *Tudor Rebellions*, London: Longman, 2004, P. 102.
- (44) W. K. Jordan, *Philanthropy in England 1480-1660*, London: Allen and Unwin, 1959, P. 145.
- (45) Jennifer Loach, op.cit, PP. 104-106.
- (46) أبتسام سلمان سعيد، المصدر السابق، ص ١٤٤.
- (47) توماس كرانمر ولد في نوتكهامشاير (Nottinghamshire) سنة ١٤٨٩ م من عائلة مرموقة والتحق بجامعة اكسفورد وهو في الرابعة عشرة من عمره نصب كرانمر في سنة ١٥٢٣ م أصبح بعدها زعيم الإصلاح الديني في إنكلترا ورئيس أساقفة كانتربري خلال عهد الملك هنري الثامن وأدوارد السادس ولمدة قصيرة من حكم الملكة ماري، إذ أمرت الملكة بسجنه لمدة عامين ثم حوكم بتهمة الخيانة العظمى وتم حرقه في ساحة كنيسة كانتربري سنة ١٥٥٦ م. The New Encyclopedia Britannica, Vol. 3, P. 623.
- (48) David Loades, *The Reign of Edward VI*, Yale University Press, New Haven, 1991, PP. 77-85.
- (49) A. G. Dickens, *The English Reformation*, Pennsylvania State University Press, University Park, 1991, PP. 223-226.
- (50) G. R. Elton, op.cit, P. 223-226.
- (51) Diarmaid MacCulloch, op.cit, PP. 223-226.
- (52) A. G. Dickens, op.cit, PP. 238-242.
- (53) G. R. Elton, op.cit, PP. 327-330.
- (54) John Booty, *The Book of Common Prayer 1559: The Elizabethan Prayer Book*, Washington D.C, Folger Books, 2005, PP. 1-10.
- (55) منتهى عذاب ذويب، حركة الإصلاح الديني في إنكلترا في عهد هنري الثامن ١٥٠٩-١٥٤٧ م، مجلة الدراسات التاريخية، العدد الأول، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٧ م، ص ٣١٧.
- (56) John Guy, op.cit, P. 208.
- (57) John Guy, op.cit, P. 209.
- (58) Andy Wood, *The 1549 Rebellions and The Making of Early Modern England*, Cambridge University Press, 2007, P. 33.
- (59) Anthony Fletcher, *Tudor Rebellions*, London, Longman, 1977, P. 89.
- (60) David Loades, op.cit, P. 91.
- (61) John Guy, op.cit, P. 220.
- (62) Jennifer Loach, op.cit, PP. 31-34.
- (63) David Loades, op.cit, PP. 78-80.
- (64) Marcus Merriman, op.cit, PP. 290-296.
- (65) Diarmaid MacCulloch, op.cit, PP. 67-72.
- (66) Anthony Fletcher and Diarmaid MacCulloch, op.cit, PP. 98-102.
- (67) Paul Slack, *The English Poor Law 1531-1782*, Cambridge, Cambridge University Press, 1990, P. 35.
- (68) W. K. Jordan, *Philanthropy in England (1480-1660)*, London: Allen and Unwin, 1959, P. 35.